

اليمن: حرية الصحافة: قمع ممنهج وإفلات من العقاب

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، تعرب المنظمات الحقوقية اليمنية والاقليمية والدولية الموقعة أدناه عن بالغ قلقها إزاء التدهور المستمر لحرية الصحافة والإعلام في اليمن، في المناطق الخاضعة لسيطرة كل من جماعة الحوثيين والحكومة المعترف بها دولياً. لا يزال الصحفيون والصحفيات والعاملون في وسائل الإعلام يواجهون قمعاً ممنهجاً، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والإخفاء القسري والمحاكمات الجائرة، وذلك فقط لممارستهم حقهم في حرية التعبير ونقد الأوضاع المحلية. ويظل اليمن واحداً من أخطر بلدان العالم على الصحفيين والصحفيات، حيث تُرتكب الانتهاكات بحقهم وسط إفلات شبه كامل من العقاب. ندعو جميع السلطات في اليمن إلى احترام التزاماتها بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تعد اليمن طرفاً فيه.

استخدام القضاء كأداة للقمع

على مدار أكثر من عقد من النزاع، أصبح النظام القضائي في اليمن أداة لتقييد حرية الصحافة والإعلام، ولإسكات الأصوات المعارضة والمستقلة. في يناير 2024، أصدرت المحكمة الابتدائية في عتق حكماً بالسجن لمدة أربعة أشهر مع وقف التنفيذ بحق الصحفي عزيز الأحمد، على خلفية منشور له عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول السلطة المحلية. في نفس السياق، تعرض عوض كشميم، رئيس لجنة الحريات في فرع نقابة الصحفيين اليمنيين بحضرموت، للاعتقال التعسفي. كما وُثق عام 2024 وحده ما لا يقل عن 40 حالة استدعاء وتحقيق مع صحفيين، غالباً استناداً إلى اتهامات ملفقة، أمام محاكم تفتقر للولاية القانونية، مثل المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، وهي محكمة مخصصة عادة للحالات المتعلقة بالإرهاب. رغم وجود محاكم متخصصة بالصحافة والنشر، إلا أن العديد من الصحفيين لا يزالون يُحاكمون أمام المحاكم الجزائية.

في أواخر سبتمبر 2024، أصدرت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة التابعة للحوثيين في صنعاء حكماً بإعدام الصحفي طه أحمد راشد المعمري، مالك شركتي "يمن ديجيتال ميديا" و"يمن لايف للإنتاج الإعلامي والبت الفضائي". كما طالت الانتهاكات محامين حقوقيين مثل عبد المجيد صبرة وسامي ياسين، اللذين تعرضا للتهديدات والاعتقال التعسفي، وتم توجيه اتهامات بالخيانة دون أي أساس قانوني.

منذ عام 2022، شهدت حملات المضايقة القضائية ضد الصحفيين تصاعداً ملحوظاً، حيث تزايدت محاكماتهم نتيجة لانتقاداتهم للمسؤولين الحكوميين. أصدرت المحاكم أحكاماً بالسجن على ثلاثة صحفيين بتهمة من قبيل "إهانة موظف عام" و"تهديد بالكشف عن معلومات سرية". وفي عام 2024، شنت الجماعة حملة اعتقالات واسعة في سبتمبر الماضي، تزامناً مع الاحتفالات بالذكرى الثانية والستين لثورة السادس والعشرين من سبتمبر، حيث تم اعتقال المئات، بمن فيهم الصحفي محمد المياحي، بسبب تعبيرهم عن آراء معارضة على الإنترنت.

تواصل الإفلات من العقاب

يواجه الصحفيون والصحفيات في اليمن تهديدات خطيرة وانتهاكات جسيمة من مختلف الأطراف، بما في ذلك الحكومة المعترف بها دولياً، والحوثيون، والجماعات المسلحة الأخرى. وتشمل هذه الانتهاكات القتل، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، في ظل غياب مسارات فعّالة لمساءلة الجناة.

وقد أسهمت سيطرة الفصائل المختلفة على وسائل الإعلام في تقليص توفر المصادر المستقلة للمعلومات، وتجريم العمل الصحفي، وخلق بيئة يسودها الخوف والرقابة الذاتية. كما حوّلت الهجمات المتكررة ممارسة العمل الصحفي في اليمن إلى مهمة شديدة الخطورة. وتواجه الصحفيات اليمنيات تهديدات مضاعفة، تشمل التحريض الإلكتروني وحملات التشويه الممنهجة، ضمن محاولات لإقصائهن عن المشهد العام و مشاركتهن في المجال الإعلامي.

على مدار العقد الماضي، تم توثيق أكثر من [2600 انتهاك](#) ضد الصحفيين، يتحمل الحوثيون المسؤولية عن الغالبية العظمى منها. ولا يزال ما لا يقل عن خمسة صحفيين رهن الاحتجاز التعسفي، من بينهم وحيد الصوفي المختفي قسراً منذ عام 2015، ومحمد المياحي وناصر شاكرا المحتجزين في ظروف ترقى إلى الإخفاء القسري.

منذ عام 2020، تصاعدت عمليات الاغتيال الممنهجة للصحفيين، حيث تم إسكات العديد منهم عبر القتل كان اخرها مقتل المصور التلفزيوني [مصعب الحطامي](#) في استهداف نفذته جماعة الحوثي يوم السبت 26 أبريل في مأرب 2025 أثناء ذهابه للتصوير في مناطق التماس حيث كان يعتزم إنتاج مواد إعلامية حول النزاع المستمر في اليمن، كما اغتيل مراسل التلفزيون الياباني “[صابر الحيدري](#)” بعبوة ناسفة زرعت في سيارته بمحافظة عدن في يونيو 2022، كما قُتل مصور الصحافة “فواز الوافي” داخل سيارته في مارس 2022 بمحافظة تعز. كذلك، تم اغتيال الصحفية “[رشا الحرازي](#)” في نوفمبر 2021، فيما قُتل مصور وكالة الأنباء الفرنسية “نبيل القعيطي” على يد مسلحين مجهولين في يونيو 2020 بمحافظة عدن. ويواصل الصحفيون والصحفيات عملهم في [غياب إجراء تحقيقات نزيهة](#) لمحاسبة الجناة من قبل جميع الأطراف في اليمن.

تدعو المنظمات الموقعة السلطات في اليمن إلى:

الإفراج الفوري عن جميع الصحفيين والصحفيات الذين أنقذوا مدة محكوميتهم/هن، وعن جميع المحتجزين تعسفياً في انتهاك لحقوقهم في الإجراءات القانونية والمحاكمة العادلة.

ضمان أن تُنظر قضايا الصحفيين أمام محاكم الصحافة والمطبوعات، وفقاً للالتزامات القانونية الدولية لليمن.

دعم إصلاحات قانونية شاملة لضمان مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان الحماية الكاملة لحرية التعبير وسلامة الإعلاميين.

فتح تحقيقات شفافة ومستقلة في حوادث الاستهداف والقتل المتعمد للصحفيين والصحفيات

إصلاح منظومة العدالة وضمان استقلال السلطة القضائية ووقف استخدام القضاء كأداة لقمع الأصوات المعارضة.

وقف المضايقات القضائية التي تستهدف الصحفيين والصحفيات والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإصلاح النظام القضائي بما يضمن استقلاله الكامل

الموقعون:

- ارتكل 19 (المادة 19)
- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
- مرصد الحريات الإعلامية
- لجنة حماية الصحفيين
- مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)
- منظمة سام للحقوق والحريات
- المركز العربي الاوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي
- المركز الأمريكي للعدالة (ACJ)
- منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان
- الكرامة – جنيف
- رصد لحقوق الإنسان (Watch4HR)
- مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
- رابطة أمهات المختطفين
- منظمة شهود لحقوق الإنسان – اليمن
- مركز حقي لدعم الحقوق والحريات-جنيف
- مؤسسة يمن فيوتشر للتنمية الثقافية والإعلامية

- الرابطة الاعلامية الجنوبية سما
- مؤسسة قرار للإعلام والتنمية
 - مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
 - نادي الإعلاميين اليمنيين – تركيا
- مؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية
- المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني
- مؤسسة ميديا ساك للإعلام والتنمية
- القرية الإعلامية للتنمية والمعلومات
- مركز أبجد للدراسات والتنمية
 - مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية
- التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد)
- منظمة سواسية لحقوق الانسان
- رابطة نساء من أجل السلام
- شبكة صحفي مراقب
- منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
- مركز الدراسات الإستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSWC)
- منظمة مساواة للحقوق والحريات
- منظمة حماية للتوجه المدني
- مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
- مؤسسة انقاذ للتنمية
- مؤسسة باحث للتنمية وحقوق الإنسان
- مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
- مؤسسة مسار للتنمية وحقوق الإنسان
- مركز البلاد للدراسات والإعلام
 - مبادرة بصمة شباب مارب
 - الحركة المدنية الحقوقية المستقلة